The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودورها في المصارف التجارية

دراسة استطلاعية في المصارف التجارية مبنية على قوائم الإستقصاء

م.م علي عمر محمد[1] ، د. رزكار علي أحمد[2]

[1]كلية التربية - جامعة كرميان - العراق

[2]كلية الإدارة والإقتصاد- قسم المحاسبة -جامعة السليمانية

الملخص :

زاد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح , وفى الواقع هذا الاهتمام بالإفصاح لم يأت من فراغ, حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير فى قرارتها على ماتنشره المصارف من معلومات, حيث لاتملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التى تحتاجها مباشرة من إدارة المصارف ومما لاشك فيه أن القصور فى متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية مضللة, وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويمكن القول أن افلاس المصارف وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى الى عدم الالتزام بالإفصاح ولذلك يعتبر التزام المصارف بالإفصاح من أهم الموضوعات الشائعة فى الوقت الحالى, والاهتمام به ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والبينات .

وكما هو معلوم أن مهنة المحاسبة والتدقيق تلعب دورا مهما في رفع كفاءة المصارف بصورة عامة والمصارف التجارية بصورة خاصة والتأثير على قرارات الاستثمار وذلك من خلال القوائم المالية التي تعدها وتنشرها المصارف, حيث يجب أن توفر هذه القوائم والتقارير المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية سليمة.

كلمات المفتاحية : الأفصاح المحاسبي ، القوائم المالية ، المصارف التجارية ، الأهمية النسبية ، المعلومات المحاسبية.

كورتەیەک لە توێژینەوەکە :

گرنگیدان به بابەتی بڵاوکردنەوەی ژمێریاری لەم ساڵانەی دواییدا زیادی کردوە ، لە ڕاستیدا ئەو گرنگیپێدانە لە خۆیەوە نەهاتوە ، زۆر لە لایەنی دەرەکی و هاوپشکەکان و وەبەرهێنەرەکان متمانە بە شیوەیەکی گەورە ئەکەنە سەر ئەو بڕیارانەی کەبانکەکان زانیارەکان بڵاو ئەکەنەوە، کە ئەو لایەنانە دەسەڵاتیان نیە بۆ بەدەستهێنانی زانیاری کە ڕاستەوخۆ پێویستیانە لە لایەن بانکەکانەوە گومانی تیا نیە کەموکوڕی هەیە لە داخوازی لەسەر بڵاوکردنەوەی ژمێریاری کە وا دەکات داتا و زانیاری بەدەست هاتوو لە لیستی دارایيدا شێوێنرابێت ،ئەوەش ئەبێتە هۆی بڕیاردانی هەڵە لە لایەن هاوپسکەکان و وەبەرهێنەرەکان بەو داتاو زانیاریانە .

ئەتوانین بڵێین کە مایە پوچ بونی بانکەکان وە هەرەس هێنانی بازاڕی دراو بە پلەی یەکەم دەگەڕێتەوە بۆ پابەندنەبون بە بڵاوکردنەوە لەبەر ئەوە پابەندبونی بانکەکان بە گەیاندنی ژمێریاری وە بابەتە گرنگەکان لە ئێستادا وە گرنگیدان بە ئەنجامی بڵاوبونەوەی خێرای تەکنەلۆژیاو زانیاریو داتاکان

وەکو ئاشکرایە پیسەی أمێریاری و وردبینی ڕۆڵێکی گرنگ ئەبینێت بۆ بەرزکردنەوەی توانای بانکەکان بە سێوەیەکی گشتی و بانکە بازرگانیەکان بەسێوەیەکی تایبەتی وە کاریگەری لەسەر بڕیاردانی وەبەرهێنان لە ڕێگەی لیستی دارایی کە بانکەکان ئامادە و بڵاوی ئەکەنەوە، کە پێویستە ئەو لیستانە لیستە دارایییانە زانیاری ڕاست و دروست و تەواو بێت بۆ وەبەرهێنەرەکان لە کاتی گونجاودا بۆ گەیشتنە بڕیاردانی وەبەرهینانە لەسەر بنەمای بابەتیانەی دروست .

Abstract:

In recent years, interest has increased in the matter of disclosure. In fact, this interest in disclosure has not come from a free. Many external entities, shareholders and investors rely heavily on their decisions on information banks. These groups do not have the authority to obtain the information they need directly from the administration Banks.

There is no doubt that the lack of disclosure requirements makes the data and information contained in the financial statements misleading, and this is reflected in the decision-making by the shareholder or investor interested in this information and data.

It can be said that the bankruptcy of banks and the collapse of some financial markets is due primarily to lack of commitment to disclosure. Therefore, the commitment of banks to disclosure is one of the most important topics currently, and attention is due to the rapid spread of information technology and evidence As is well known, the accounting and auditing profession plays an important role in raising the efficiency of banks in general and commercial banks in particular and influencing investment decisions through the financial statements prepared and published by banks. These financial statements must provide the correct and sufficient information to investors in a timely manner to take their investment decisions on sound objective basis.

المقدمة :

يتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة بصورتها التقليدية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية.

حيث تختلف درجة الإشراف الحكومي على قطاع المصارف في الدول المختلفة، ويترتب على هذا الاختلاف وجود أساليب متعددة تستخدمها المصارف للإفصاح عن نتائج أعمالها وعن مراكزها المالية.

وكما هو الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمصارف يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للمصرف، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهماً أفضل عن خصائص عمليات المصارف، حتى وإن كانت هذه المصارف خاضعة لإشراف السلطات النقدية التي تحصل على كافة المعلومات غير المتوفرة بصورة دائمة للجميع.

ويمثل قطاع المصارف من اهم القطاعات الاقتصادية وخاصة في القرن الحادي والعشرين (قرن تكنولوجيا المعلومات) والتي تستثمر مبالغ كثيرة بما يحقق لها عوائد إضافية في أعمالها ، لذلك على المصارف تكوين بنية تحتية كقاعدة أساسية للمعلومات، وخاصة في الإقليم لعدم وجود انظمة تكنولوجية متطورة في توفير المعلومات الى المستفيدين .

هناك كثير من التعاريف للإفصاح، فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية، كونه يمثل عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل و قدرته على سداد التزاماته، و مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه "يرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة و دقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها.

كما يربط بين درجة الإفصاح و تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته و التخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر على شكل قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية.

ويتناول البحث منهجية البحث ودراسات سابقة ومبحثين النظري والعملي يتناول مبحث الأول ثلاثة محاور والمبحث الثاني محورين ويكون خاتمة البحث بالإستنتاجات والتوصيات .

منهجية البحث :

مشكلة البحث :

ان الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف محكوم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وتتمثل هذه المحددات في طبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه الأمر من ضرورة الحفاظ على أسرار، ونلاحظ في الوقت الحاضر ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال :

1- هل ان ظهور المصارف الخاصة زادت الحاجة الى التقيد بمتطلبات الإفصاح الكلي وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية؟

2- هل تؤثرعدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لإتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية للمصارف ؟

أهمية البحث :

1- يحتاج مستخدموا القوائم المالية للمعلومات حتى لو كان المصرف يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها المعلومات والبيانات لا تكون متاحة للجمهور وبناءً على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات في القوائم المالية للمصرف بشكل كافي لمواجهة إحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

2- إعداد القوائم المالية بطريقة تلبي إحتياجات المستخدمين من المعلومات لإتخاذ القرارات المختلفة

أهداف البحث :

1- التعرف على الاهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المصارف التجارية

2- الوقوف على الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي تبعاً لإختلاف محتوى المعلوماتي لكل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية

3- الوقوف على الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي بهدف كفاية المعلومات الموجودة في القوائم المالية وكفاية معلومات المصادر الأخرى

فرضيات البحث :

1- عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المصارف التجارية لتلبية إحتياجات المستفيدين منها .

2- لا تساهم المصارف التجارية في الإقليم بإلتزام بمبدأ الإفصاح المحاسبي والإبلاغ المالي في القطاع المصرفي وعدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية .

حدود البحث :

تكونت حدود البحث على النحو الاتي:

الحدود البشرية: وتتضمن العاملين المختصين بالمحاسبة في المصارف التجارية في الإقليم .

الحدود المكانية: المصارف التجارية في الإقليم .

الحدود الزمانية: يستغرق الفترة الزمنية التي طبقت فيها البحث ستة أشهر.

المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي :

محور الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي :

الإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

بينما ينظر جانب أخر إلى الإفصاح على انه إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها .فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية. (الدهراوي،2006 ، 149)

أولاً: تعريف الافصاح المحاسبي :

هي إفصاح المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة و التقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن جميع المعلومات. أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقًا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وإظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل . (الدهراوي،2006 ، 151)

كما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية. (الحيالي، 1996، 371)

ثانياً : أنواع الإفصاح :

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي: (الشيرازي، 1991، 322)

1- الإفصاح الكامل.

ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ و أهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها .

2- الإفصاح العادل.

ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى .

3- الإفصاح الكافي.

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونـه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح الملائم.

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5- الإفصاح الوقائي.

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

أ ــ السياسة المحاسبية.

ب ــ التغير في السياسة المحاسبية.

جـ ـ تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

د ـ المكاسب و الخسائر المحتملة.

هـ ـ الارتباطات المالية.

و ـ الأحداث اللاحقة.

6- الإفصاح التثقيفي.

لقد ظهر هذه النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالا فصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي والإفصاح عن بسياسة الدائرة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح و الهياكل التمويلية للمؤسسة.

ثالثاً: خصائص القوائم المالية :

يلزم قانون سوق المال الشركات المتداول أسهمها في البورصة بضرورة نشر قوائمها المالية و يُعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين حيث يمكن القول إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثماري السليم وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجملها عملية غامضة قائمة على التكهنات والشائعات ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي كسبيل للقراءة الدقيقة لبنود الميزانية حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك من خلال ما تنتجه المؤسسة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات خارجي تدعيماً لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي نظرا لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية.

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الجمعيات المهنية والهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان و هي: (حسين ،2014 ،46)

ا- قائمة المركز المالي.

ب - قائمة الدخل.

ج - قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

د- قائمة التدفق النقدي.

هـ- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

رابعاً: مقومات الإفصاح المحاسبي :

مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي: (السالم ،2002 ،11)

1- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شانه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة.

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

3- تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها ، بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي:

أ ــ قائمة الدخل.

ب ــ قائمة الأرباح المحتجزة.

جـ ــ قائمة التغيرات في المركز المالي.

د ــ معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

خامساً: أساليب وطرق الإفصاح :

هناك العديد من أساليب وطرق الإفصاح نذكر منها : (العلول ،2013 ،48)

1- الإفصاح من خلال القوائم المالية : حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم .

2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها : مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية .

3- المعلومات بين الأقواس : ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل.

4- الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية .

5- التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية .

6- تقرير رئيس مجلس الإدارة وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

7- تقرير المراجع الخارجي ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية .

محور الثاني : عرض البيانات المالية :

البيانات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها،والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي: (مؤسسة المعايير الدولية ، 2009 ،25)

1- موجودا ت المنشأة.

2- مطلوبات المنشأة.

3- حقوق المساهمين.

4- دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر.

5- التدفقات النقدية.

يمكن عرض البيانات المالية من خلال :

أولاً : تحديد البيانات المالية :

ان المقصود بتحديد البيانات تظهر من خلال : (www.accdiscussion.com)

1ـ يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.

2ـ تنطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على البيانات المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى، وعلى ذلك من المهم أن يستطيع المستخدمون التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى التي من الممكن أن تكون مفيدة للمستخدمين إلا أنها ليست موضوعا للمعايير.

3ـ يجب تحديد كل جزء من أجزاء البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وإعادتها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح.

ثانياً : أهداف البيانات المالية : (www.accdiscussion.com)

1ـ تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشاة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2ـ تلبي البيانات المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين. ومع ذلك فإن تلك البيانات لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وذلك راجع إلى حد كبير أن تلك البيانات تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

3ـ تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها. ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال على قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

ثالثاً : قياس عناصر البيانات المالية :

المقصود بقياس عناصر البيانات المالية يمكن ان يتم على وفق ما يلي: (عبدالمالك ،2013 ، 29)

1ـ القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر البيانات المالية وتظهر في الميزانية وقائمة الدخل.ويتضمن ذلك اختيار أساس معين للقياس .

2ـ تطبق عدة أسس قياس مختلفة وبدرجات وتداخلات متباينة في البيانات المالية.

3ـ يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المنشات لغرض إعداد البيانات المالية. وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى. فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقوم المطلوبات المرتبطة بخطط

تقاعد العاملين بقيمتها الحالية. يضاف إلى ذلك، فإن بعض المنشات تقوم باستخدام أساس التكلفة الجارية استجابة لعدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية المحاسبي على التعامل مع آثار تغير أسعار الموجودات غير المالية.

محور الثالث : الإفصاح في المصارف :

أولاً : أهمية الافصاح في المصارف :

لقد شهدت الصناعة المصرفية خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات كبيرة حيث ترتب على العالمية والتحرر من القيود أن أصبح العالم بأسره وحدة واحدة، لم تعد هناك حواجز فيما بين الأسواق في مختلف دول العالم وقد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة. وفي سبيل البحث عن مصادر جديدة للدخل فقد وجدت المصارف التجارية نفسها مضطرة إلى السعي الحثيث نحو تقديم منتجات مصرفية حديثة والعمل على الانتشار في مختلف مناطق العالم. وعلى الرغم من انه قد روعي لدى تصميم المنتجات المصرفية المستحدثة ان تساعد على تخفيض المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف، فان الممارسة العملية أثبتت انه في كثير من الأحوال فقد ترتب على هذه المنتجات زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ومن ثم فلم تعد تقتصر المخاطر التي تتعرض لها المصارف هذه الأيام على المخاطر الائتمانية التقليدية بل اتسع نطاق المخاطر ليشمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وتشعب المخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر. والأمر الملفت للنظر أن نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وكذلك نظم إعداد التقارير المالية سواء لأغراض داخلية او للنشر لم تكن على المستوى الذي يتلاءم مع التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية في الأعوام الأخيرة . إن التطور في القطاع المالي قد خلق تحديات للعديد من مستخدمي القوائم المالية سواء من مديري المصارف أو مراجعي حساباتها أو السلطات الرقابية أو المستثمرين . (السعدني،2007،56)

ثانياً : متطلبات الإفصاح في القوائم المالية في المصارف :

يجب أن تتسم المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية بالوضوح التام بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية استقراءها وفهمها. ونعرض فيما يلي الإطار العالم لما يجب أن يتضمنه الإفصاح في القوائم المالية من المعلومات :

(عبد العال ، 2005، 209)

1- إيضاحات عامة :

وهي تشمل ما يلي : معلومات أساسية عن المصارف وطبيعة نشاطه ، وتشمل ما يلي :

أ- اسم البنك

ب- اسم البلد الذي تأسس وفيه البنك

جـ - تاريخ التأسيس

د - الشكل القانوني للبنك

هـ - القوانين التي تأسس وفقاً لإحكامها

و- عدد فروع المصارف

ز- المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي للبنك

ح- طبيعة النشاط

ط - العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية

2 - أرقام سنة المقارنة مقابل أرقام السنة الحالية.

3 - أية قيود على حق ملكية الأصول .

4 - أية ضمانات قدمها البنك للغير مقابل التزاماته

5 - أية قيود هامة على تحقيق الاستثمارات أو على استلام الدخل والتصرف فيه

ثالثاً : المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية :

1ـ يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية.

أ ـ الممتلكات والتجهيزات والمعدات.

ب ـ الموجودات غير الملموسة.

جـ ـ الموجودات المالية.

د ـ الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.

هـ ـ المخزون.

و ـ الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

ز ـ النقد والنقد المعادل.

ح ـ الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

ط ـ المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (12)- ضرائب الدخل.

ى ـ المخصصات.

ك ـ المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

ل ـ حصة الأقلية.

م ـ رأس المال الصادر والاحتياطيات.

2ـ يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة. (المعتاز ، 2007، 69)

رابعاً : المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات:

1ـ يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

2ـ يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

3ـ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية. (المعتاز ، 2007، 72)

خامساً : قائمة التدفقات النقدية: (إبراهيم، 1999، 173)

تعد على شكل قائمة مقارنة مع السنة المالية السابقة وتشتمل على البنود الرئيسية التالية :-

1- صافي النقد من العمليات التشغيلية.

2- صافي النقد من العمليات الاستثمارية.

3- صافي النقد من العمليات التمويلية.

4- المجموع يمثل الزيادة أو النقص في النقد ويضاف له النقد في بداية المدة للوصول إلى النقد في نهاية المدة.

سادساً : عرض السياسات المحاسبية :

يتم عرض السياسات المحاسبية من خلال مراعاة ما يلي : (إبراهيم، 1999، 174)

1ـ يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي:

أ ـ أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية:

ب ـ كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

2ـ بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في البيانات المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيم الممكن تحقيقها، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية بكاملها ' وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس للقياس.

3ـ عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.

4ـ يجب على كل منشأة النظر في طبيعة عملياتها والسياسات التي يتوقع المستخدم أن يتم الإفصاح عنها لذلك النوع من المنشأة، فعلى سبيل المثال يتوقع من جميع منشات القطاع الخاص الإفصاح عن سياسات محاسبية لضرائب الدخل بما في ذلك الضرائب المؤجلة والموجودات الضريبية، وعندما يكون للمنشأة عمليات أو معاملات أجنبية هامة في العملات الأجنبية فإنه يتوقع الإفصاح عن السياسات المحاسبية للاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي والتحوط لهذه الأرباح والخسائر، وفي البيانات المالية الموحدة يتم الإفصاح عن السياسة المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

المبحث الثاني : جانب التطبيقي

المحور الأول: دراسة استطلاعية في عينة البحث

في هذا المبحث تم تعزيز الجوانب النظرية بدراسة تطبيقية يمكن من خلالها التعرف على الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المصارف التجارية تم الوصول اليها من خلال مجموعة من النتائج وذلك عن طريق عرض مجموعة من الأسئلة على الموظفى في البنوك التجارية.

الصدق والثبات باستخدام التحليل الاحصائي

لاختبار مدى استفادة الموظفي الحسابات من هذه العلاقة بين كل من الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي و القوائم المالية في المصارف التجارية حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على الموظفي الحسابات والجهات ذوي الخبرة في هذا المجال لبيان انعكاسها على الاهمية النسبية للافصاح المحاسبي، وكانت نتائج تحليل الاستبيان وفق الآتي:

1. **الصدق:**

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من المؤهلين للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في مجال المحاسبة في المصارف التي تم ذكرها في مجتمع الدراسة ، وكانت نسبة الاتفاق للخبراء على فقرات المقياس (100%).

2. **الثبات:**

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (100) استمارة وتم تقسيم فقرات المقياس البالغ عددها (24) فقرة إلى ثلاث المحاور يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني والثالث الفقرات الفردية، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات فبلغ (0.76) وباستخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (0.83) وهو معامل ثبات عالي.

معامل (ألفاكرونباخ) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (100) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغ معامل ثبات المقياس (0.785) ويعد المقياس متسقاً داخلياً، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً وفق الجدول رقم(1).

:الجدول رقم(1):

احصاءات الموثوقية

عدد العناصر	الفا كرونباخ
100	580.7

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

المحور الثاني: التحليل الأحصائي

أولاً : مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة في المصارف التجارية في الإقليم والبالغ عددها خمسة المصارف وهي : (مصرف الشمال ومصرف الأهلي العراقي والمصرف بختياري والمصرف الشرق الأوسط وبنك آشورالدولي) أما عينة الدراسة فتكونت من العاملين المختصين في مجال المحاسبة بأقسام المختلفة في المصارف التجارية ، وإختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة والملائمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الإستبانة عليهم داخل المصارف وتم توزيع (100) استبانة وتم استرجاع (100) استبانة بنسبة بلغت (100%) والنسبة خضعت بكاملها الى تحليل الأحصائي .

ثانياً : تحليل حسب قوائم الإستقصاء

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

1- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يبين جدول (2) أن نسبة 32%من عينة الدراسية اقل من 30 سنة, أما نسبة 50% من عينة الدراسة من 30 - 35 سنة , أما نسبة 2%من عينة الدراسية من 36 – 40 سنة , أما نسبة 6% من عينة الدراسية من 41 – 45 سنة, أما نسبة 10% من عينة الدراسة اكثر من 45 سنة .

جدول رقم (2)

فئات	تكرار	نسبة المئوية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
أقل من 30 سنة	32	0.32	0.32	32.0
سنة 30-35	50	0.50	0.50	82.0
سنة 36-40	2	0.02	0.02	84.0
سنة 41-45	6	0.06	0.06	90.0
سنة و اكثر 46	10	0.1	0.1	100.0
Total	100	1.00	1.00	

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

2- توزيع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية :

يبين جدول (3) أن نسبة 33% من عينة الدراسة لديهم شهادة دبلوم , أما نسبة 59 % من عينة الدراسة لديهم شهادة بكالوريوس , أما نسبة 6%من عينة الدراسية لديهم شهادة ماجستير , وباقي النسبة من عينة الدراسة 2% لديهم شهادة دكتوراه و الغالبية من العينة هم من الشهادة بكالوريوس .

جدول رقم (3)

فئات	تكرار	نسبة المئوية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
دبلوم	33	0.33	0.33	33.0
بكالوريوس	59	0.59	0.59	92.0
ماجستير	6	60.0	60.0	98.0
دكتوراه	2	20.0	20.0	100.0
Total	100	1.00	1.00	

3- توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

يبين جدول (4) أن نسبة 40% من عينة الدراسة من محاسبة و نسبة 16% من عينة الدراسة من المالية والمصرفية و نسبة 14%من عينة الدراسة من الإدارة المالية و نسبته 4%من عينة الدراسة من التمويل , نسبة 6%من عينة الدراسة من نظم معلومات والباقي 20% من التخصصات الأخرى وهذا يدل على أن الغالبية العينة في التخصص المحاسبة .

جدول رقم (4)

فئات	تكرار	نسبة المئوية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
محاسبة	40	0.4	0.4	40.0
مالية ومصرفية	16	0.16	0.16	56.0
ادارة مالية	14	0.14	0.14	70.0
تمويل	4	40.0	40.0	74.0
نظم معلومات	6	60.0	60.0	80.0
اخرى	20	0.2	0.2	100.0
Total	100	1.00	1.00	

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

4- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

يتبين من جدول (5) أن نسبة 6% من عينة الدارسة عدد سنوات الخبرة اقل من 5 سنوات ، و56 % من عينة الدارسة عدد سنوات الخبرة من 5 الى 10 سنوات و28 % من عينة الدارسة عدد سنوات الخبرة من 11 الى 15 سنة و10% من عينة الدارسة عدد سنوات الخبرة اكثر من 16 سنوات .

جدول رقم (5)

فئات	تكرار	نسبة المئوية	نسبة الفئات	نسبة التراكمية
أقل من 5 سنة	6	0.06	0.06	6.0
سنة 5-10	56	0.56	0.56	62.0
سنة 11-15	28	0.28	0.28	90.0
16 سنة و اكثر	10	0.1	0.1	100.0
Total	100	1.00	1.00	

5- توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

يتبين من جدول (6) أن نسبة 2% من عينة الدارسة من شهادة CISA ، و 2% من عينة الدارسة من شهادات المهنية CPA, و 96% من عينة الدارسة من شهادات المهنية اخرى.

جدول رقم (6)

فئات	تكرار	نسبة	النسبة التراكمية
CISA	2	0.02	2.0
CPA	2	0.02	4.0
Other	96	0.96	100.0
Total	100	1.00	

أشارت معطيات الجداول رقم (7)أن المتوسط الكلي قد بلغ (4.13) وهذا يشير إلى أن تصورات أفراد العينة جاءت ايجابية ومرتفعة، نحو توصيف الحالة للعينة ، وكان ترتيب الفقرات الأكثر ايجابية وارتفاعا على النحو التالي، الفقرة **(القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات)**، وقد احتلت المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.17)، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ **(اعتماد المصارف للقيم الموجودة في اعداد القوائم المالية)** وبمتوسط حسابي (4.14) في المرتبة الثانية، وجاءت الفقرة والمتعلقة بـ**(الأهمية النسبية للمصارف)** وبمتوسط حسابي (4.07) في المرتبة الثالثة.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

جدول (7)

الأحصاء الوصفي لعينة البحث

الأحصاء الوصفي						
	عدد	حد الأدنى	حد الأعلى	مجموع	الوسط	انحراف المعياري
س1	100	1	5	404	4.04	.828
س2	100	3	5	446	4.46	.576
س3	100	3	5	418	4.18	.687
س4	100	3	5	374	3.74	.774
س5	100	3	5	384	3.84	.615
س6	100	3	5	420	4.20	.667
س7	100	2	5	388	3.88	.977
س8	100	2	5	406	4.06	.617
س9	100	3	5	352	3.52	.674
س10	100	2	5	396	3.96	.828
س11	100	3	5	400	4.00	.492
س12	100	2	5	346	3.46	.881
س13	100	3	5	374	3.74	.525
س14	100	2	5	364	3.64	.689
س15	100	2	5	382	3.82	.716
س16	100	3	5	398	3.98	.651
س17	100	2	5	306	3.06	.952
س18	100	2	5	428	4.28	.922
س19	100	2	5	398	3.98	.816
س20	100	3	5	396	3.96	.634
س21	100	3	5	358	3.58	.699
س22	100	2	5	370	3.70	.859

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

س23	100	3	5	378	3.78	.579
س24	100	2	5	334	3.34	.913
مجموع	100					

جدول (8): **معاملات الأحصائية**

معاملات الأحصائية						
النموذج		معاملات الأحصائية غير الموحدة		معاملات الأحصائية الموحدة	t	Sig.الأهمية
		B	خطأ المعياري	بيتا		
1	ثابت	314.653	142.750		2.204	.079
	محور1له1بو9	.161	.352	.201	.459	.666
2	(Constant)	324.782	163.691		1.984	.118
	محور1له1بو9	.225	.469	.280	.480	.656
	محور3له18بو24	-.095	.385	-.143	-.246	.818

a.المتغير التابع :محور2له10بو17

جدول (9): **متغيرات المستبعدة**

متغيرات المستبعدة						
النموذج		بيتا N	t	Sig.الأهمية	الإرتباط الجزئي	الأحصاءات الخطية
						التفاوت
1	محور3له18بو24	-.143[b]	-.246	.818	-.122	.693

a.المتغير التابع :محور2له10بو17

b.التنبؤات في النموذج) :الثابت ,(محور1له1بو9

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

جدول (10): الأحصاء الوصفي

الأحصاء الوصفي			
الوسط	المجموع	العدد	
399.1111	3592.00	9	محور1له1بو9
370.7500	2966.00	8	محور2له10بو17
380.2857	2662.00	7	محور3له18بو24
		7	مجموع القوائم

جدول (11)

متغيرات الداخلة

متغيرات الداخلة / مشطوبة			
الطريقة	متغيرات المشطوبة	متغيرات الداخلة	النموذج
داخلية	.	محور1له1بو9[b]	1
داخلية	.	محور3له18بو24[b]	2
a.المتغير التابع :محور2له10بو17			
b.تم ادخال جميع المتغيرات المطلوبة			

جدول (12): ملخص النموذج

ملخص النموذج				
الخطأ المعياري في التقدير	R2 تعديل	2R	R	النموذج
21.60493	-.152	.040	.201[a]	1
23.97498	-.418	.055	.234[b]	2
aالتنبؤات) :الثابت ,(محور1له1بو9				
b.التنبؤات) :الثابت ,(محور1له1بو9, محور3له18بو24				

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

جدول رقم (13) استجابة أفراد العينة تجاه محاور الدراسة.

	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاتفاق	الوزن النسبي
1	**القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات**	4.17	0.85	81.76%	85%
2	**اعتماد المصارف للقيم الموجودة في اعداد القوائم المالية**	4.14	0.83	82.49%	83%
3	**الأهمية النسبية للمصارف**	4.07	0.81	83.16%	81%

وهكذا وسط الحسابي mean في العينة الدراسة إستخدمنا 5 مستويات والذي لا يمكن أقل من 1 ولا يزيد عن 5 في اي حالة او اي وقت يقرب من 5 هذا يدل على ان الأجوبة التي حصلنا عليه في الإستبانة لها مستوى عالي وبمعنى آخر الأجوبة مقربة بعضهم لبعض فقط في الأجوبةعلى السؤال المتعلق ب(مصادر معلومات من غير القوائم المالية مهمة للمصارف) مرتفع جدا وسطها الحسابي . نحصل على قيمة الإنحراف المعياري حسب أجوبة وصيغة السؤال ... يكون أفضل اذا كان قيمتها أقل هذا نظرنا الى الأجوبة المحور الثاني يبين لنا بأن المستوى الإنحراف المعياري مرتفع جدا

يستخدم في حالة وجود وسطين حسابين او اكثر وبنفس القيمة في هذه الحالة يجب ان تستخدم انحراف المعياري حتى يبين لنا ايهما افضل ويجب ان قيمة التي نحصل عليها اقل من مثيلاتهم . اي جواب اقرب من 1 اذا متفق عليه .

أهمية النسبية للأجوبة رقم (8) ايضا اهميتها النسبي عالي جدا في تحديد العلاقة بين ضرورة بيان حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية عند اعداد التقارير السنوية.

جدول رقم (14): Anova

ANOVA[a]						
النموذج		مجموع التربيع	df	وسط التربيع	F	الأهمية.
1	الإنحدار	98.136	1	98.136	.210	.666
	القيمة المتبقية	2333.864	5	466.773		
	المجموع	2432.000	6			
2	الإنحدار	132.801	2	66.400	.116	.894
	القيمة المتبقية	2299.199	4	574.800		
	المجموع	2432.000	6			

يوضح من الجدول(14) الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي بهدف كفاية المعلومات الموجودة في القوائم المالية وكفاية معلومات المصادر الأخرى ، ونظراً لارتفاع قيمة(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة(α ≤0.05)، حيث فسرت المتغيرات المستقلة تفسر العينة بنسبة (98%) من التباين.

اذاً ان المتغير مستقل سوف يقوم بتفسير متغير معتمد وهذا يدل على ان العلاقة بين المتغيرين (علاقة جيدة) حسب 2R معامل التحديد.

لذلك ان قيمة ANOVA أي مستوى الدلالة على (Sig) كلما يقرب من الصفر يزداد المعنويات ويؤثر أكثر ويقارن مع قيمة alfa .

ويجب ان يقل من قيمة التي تضع او تخصص لها مثلا في مجال الطبي يجب ان تستخدم نسبة 1% وفي مجال الإجتماعي يزداد و يستخدم نسبة 5% , في عينة البحث نحن استخدمنا نسبة 5%

اذا يبين لنا ان النسبة أقل من 5% وهذا يؤشر على ان أهمية للإفصاح المحاسبي تبعاً لإختلاف محتوى المعلوماتي لكل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية اذا لها تأثير على القرارات في المصارف التجارية .

يستخلص من نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية وهذا يعني قبول الفرضية للدراسة، أي أن معظم المبحوثين يؤكدون وجود مساهمة في الإفصاح عن المعلومات بغض النظر عن المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة.

المبحث الثالث : الإستنتاجات والتوصيات :

المحور الأول : الإستنتاجات :

1- هناك قلة في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لتلبية احتياجات المستفيدين من تلك المعلومات، وضعف فاعلية الاستفادة منها لأنها لا تصل بالوقت المناسب وغير دقيقة وعدم توفر معلومات مهمة في القوائم .

2- ان التزام البنوك التجارية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي يساهم في الإستقرار المالي لمساهمة في الإستقرار المالي في القطاع المصرفي .

3- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير لتلبية إحتياجات المستخدمين لإن الإفصاح إقتصر على قائمتى الدخل والميزانية العامة .

4- تلتزم المصارف التجارية في الإقليم بمبدأ الإفصاح عند إعداد القوائم المالية وإن هذه القوائم تعطي مستخدمها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف .

5- ان الأهمية النسبية لكفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في إتخاذ القرارات بالمصارف التجارية حسب عينة الدراسة كانت عالية .

6- تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي عند أفراد العاملين في المصرف لإتخاذ القرارات عند مستوى (0.05) .

7- أظهرت فئة الدراسة أن هذه الفئة تهتم بقائمة الدخل أكثر من اهتمامها بالميزانية حيث أن نسبة الإفصاح في قائمة الدخل قليلة ولم يلبي إحتياجات مستخدمي قوائم المالية.

المحور الثاني : التوصيات :

1- محاولة تغير انظمة من نظامها التقليدي غير الفعال والبطيء في توفر البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية بالوقت المناسب والنوعية والكمية المناسبة بأنظمة الكترونية فعالة وكفؤة في توفر كافة البيانات والمعلومات لجميع الاطراف المستفيدة بالشكل الملائم.

2- تخصيص حوافز من قبل حكومة الإقليم للمصارف لتجنب الأزمة المالية وتجنب الإقتصاد آثارها المستقبلية من خلال تقديم سياسات أو إقتراحات وتفعيلها في المصارف .

3- ضرورة قيام إدارات المصارف التجارية بإعداد التقرير السنوي الذي يتضمن أنشطة المصارف خلال الفترة وأهم المؤشرات المالية والسياسات المحاسبية .

4- تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال إعداد القوائم المالية للمصارف التجارية في الإقليم بشكل متواصل و يوازي مع المصارف العالمية .

5- الإعتماد على قائمة الدخل والمركز المالي في تحديد قدرة المصرف لإتخاذ القرارات .

6- إن عملية الإفصاح تفيد الإدارة في المؤسسات الصناعية و الجهات الرسمية الأخرى و هذا يستوجب تحديث التشريعات و القوانين دائما لمسايرة معايير المحاسبة الدولية.

7- ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية، و كذلك لاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

المصادر :

1- إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي ،(الإطار ألمعلوماتي المعاصر للإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية) ، جامعة القاهرة - كلية التجارة – بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) ع 1 ، مارس ، السنة التاسعة ، 1999

2- حسين،رحيم ،(المخطط محاسبة البنكي بين النظرية والتحديات التطبيق) ،جامعة سطيف ، الجزائر ، 2014

3- الحيالي، وليد ناجي ، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي)، دار حنين، عمان، 1996.

4- الدهراوي ،كمال الدين مصطفى و سرايا ، محمد السيد ، (دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة) ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2006 .

5- السالم ،أحمد تمام ،(العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للتأمينات الاجتماعية) ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مصر ، 2002 .

6- السعدنى ، مصطفى حسن بسيونى، (مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات)، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي، بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، دولة الإمارات العربية ، 2007 .

7- الشيرازي ، مهدي عباس ، (نظرية المحاسبة)، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ،1991 .

8- عبد العال ،حماد ، طارق ، (دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية)، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2005 .

9- عبد المالك ، زين ، (قياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي) ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2013 .

10- العلول ، عبد المنعم عطا ،(دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة) ، جامعة الإسلامية ،غزة ، فلسطين ، 2013

11- المعتاز ،إحسان بن صالح ،(مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات) ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة ، جامعة الملك خالد –قسم المحاسبة ، أبها، المملكة العربية السعودية ، 2007.

12- مؤسسة المعايير الدولية ، (عرض البيانات المالية)، لندن ، 2009 .

13- www.accdiscussion.com

الملحق

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- العمر:

أقل من 30 سنة ☐ 31-35 سنة ☐
36-40 سنة ☐ 41 – 45 سنة ☐
46 سنة وأكثر ☐

2- الخبرة بالسنوات:

أقل من 5 سنوات ☐ 6– 10 سنوات ☐
11- 15 سنة ☐ 16 سنة وأكثر ☐

3- المؤهل العلمي:

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐
ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4- التخصص:

محاسبة ☐ مالية ومصرفية ☐ إدارة مالية ☐
تمويل ☐ نظم معلومات ☐ أخرى ☐

5- الشهادات المهنية

PhD ☐ CISA ☐ CM ☐
CPA ☐ أخرى ☐

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 173*-197**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.2210 **December/2017**

القسم الثاني : أسئلة محاور الإستبانة

تسلسل	الأسئلة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
	المحور الأول : القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات					
1	تعد قائمة المركز المالي إحدى مصادر المعلومات التي استند عليها متخذي القرار					
2	تعد قائمة الدخل إحدى مصادر المعلومات لمتخذ القرار					
3	تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى مصادر المعلومات لمتخذ القرار					
4	تعبر الإيرادات في قائمة الدخل صورة حقيقية لنشاط الشركة					
5	قيم كل الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية ظاهرة في قائمة المركز المالي هي قيم حقيقية					
6	المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي إجمالية					
7	يدخل الإجتهاد الشخصي بشكل كبير عند إعداد قائمة التدفقات النقدية					
8	المعلومات المالية في القوائم المالية ذات طبيعة تأريخية ولا تعتبر عن القيم الحقيقية					
9	المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي غير كافية					
	المحور الثاني : اعتماد المصارف للقيم الموجودة في اعداد القوائم المالية					
10	مصادر معلومات من غير القوائم المالية مهمة للمصارف					
11	اعتمد على سمعة المصارف عند اتخاذ القرار					
12	اعتمد المصارف على النشرات الخاصة بالأعتماد على المعلومات الخارجية					
13	اعتمد المصارف على مصادرأخرى مثل تقرير مدقق الحسابات لتوفير المعلومات					
14	اعتمد المصارف على قيمة الذمم التجارية المدينة والأخرى عند اعداد القوائم					
15	اعتمد المصارف على قيمة الذمم الدائنة والأخرى عند اعداد القوائم					
16	اعتمد المصارف على قيمة استثمارات عند اعداد القوائم					
17	اعتمد المصارف على قيمة الأصول غير الملموسة والمخزون عند اعداد القوائم					
	المحور الثالث : الأهمية النسبية للمصارف :					
18	بيان حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية عند اعداد التقارير السنوية					
19	المصارف لها قدرة على تأثيرفي اتخاذ قرارات ملائمة وخاليا من التحيز					

20	الخصائص النوعية لها قدرة على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل المصارف					
21	عدم وفاء القوائم والقوانين المالية بمتطلبات الإفصاح					
22	عدم وجود الأهمية النسبية من قبل الإدارة المصارف لأهمية القوائم والتقارير المالية					
23	إدراك محللي القوائم المالية في البنوك التجارية لأهمية النسبية للقوائم والتقارير المالية في عملية التحليل المالي .					
24	عدم الزام المصارف بتطبيق تلك التشريعات والقوانين من قبل الجهات المعينة.					